Warith Scientific Journal

أهمية الاستثمار في التعليم لتحقيق التنمية المستدامة

The importance of investing in education to achieve sustainable development

الاستاذ الدكتورة افتخار محمد مناحي الرفيعي
Prof.dr.Iftikhar Mohammed Mnahi AL-Rufaye
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - جمهورية العراق
Baghdad College of Economic Sciences University
dr.iftkhr2011@yahoo.com

المستخلص:
يهدف البحث إلى توضيح أهمية الاستثمار في التعليم، وتشخيص الكفاءات الرئيسة الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويُعّد من الموضوعات التي حظيت باهتمام أغلب دول العالم إن لم نقل جميعها بعامة والمنظمات والمؤسسات الدولية بخاصة، لكونها عملية تخدم الأجيال الحالية والمستقبلية. اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في التحليل والوصف عن طريق الاستعانة بالكتب والابحاث والمقالات ورسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه المنشورة وغير المنشورة والاسلوب الكمي، لغرض الوصول إلى أهداف البحث وإثبات فرضيته، قُسم على خمسة مباحث، تطرق الأول إلى منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي، وخصص الثاني إلى توضيح التأطير المفاهيمي للاستثمار في التعليم والتنمية المستدامة، وتطرق المبحث الثالث إلى تطور الانفاق الحكومي على التعليم وأعداد الطلبة والهيأة التدريسية في التعليم الجامعي في العراق، وتناول المبحث الرابع أوجه الترابط بين الاستثمار في التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في حين اشتمل المبحث الخامس على الاستنتاجات والتوصيات، وكان اهم استنتاج توصل له البحث يتمثل في أن التنمية المستدامة لم تعتمد على رأس المال المادي فقط بل أن الاحتياج الأكثر أهمية يتمثل في رأس المال البشري (رأس المال غير المادي) الذي يتراكم عن طريق التعليم. والتعليم المستدام كونه يستغرق أجلاً طويلاً حتى يظهر مردوده الاقتصادي، فأنه يوجه ويحفز الأفراد على التماس سبل العيش المستدام. وأهم ما يوصي به البحث يتمثل في رفع مستوى الاهتمام ببرامج التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة (مرحلة التعليم الاساس) وتنمية الكفاءات الضرورية للتعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار والاستدامة ، الاستثمار والتنمية، التعليم المستدام، التعليم والاستدامة، التنمية المستدامة.

Abstract: The research aims to highlight the importance of investing in education and identify the key competencies necessary to achieve the seventeen Sustainable Development Goals. This topic has received significant attention from most, if not all, countries in the world, and from international organizations and institutions in particular, as it serves current and future generations. The research relied on the inductive approach in analysis and description by using books, research, articles, master's theses, published and unpublished doctoral dissertations, and the quantitative method. In order to achieve the research objectives and prove its hypothesis, it was divided into five chapters. The first chapter addressed the research methodology and some previous studies related to the current research topic. The second chapter was devoted to clarifying the conceptual framework for investment in education and sustainable development. The third chapter addressed the development of government spending on education and the numbers of students and teaching staff in university education in Iraq. The fourth section addressed the interconnections between investment in education and achieving sustainable development goals, while the fifth section included conclusions and recommendations. The most important conclusion reached by the research was that sustainable development does not depend solely on physical capital, but rather that the most important need is human capital (intangible capital) accumulated through education. Sustainable education, since it takes a long time to show its economic returns, directs and motivates individuals to seek sustainable livelihoods. The most important recommendation of the research is to raise the level of interest in early childhood education and care programs (basic education stage) and develop the competencies necessary for education to achieve sustainable development goals.
Keywords: investment and sustainability, investment and development, sustainable education, education and sustainability, sustainable development**.**

المقدمة :

حظي موضوع الاستثمار في التعليم لتحقيق التنمية المستدامة باهتمام كبير من قبل أغلب دول العالم، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لدى الأجيال المتعاقبة , والتي لا بُدَ من تضمينها في المناهج التعليمية عن طريق اتباع أساليب وتقنيات حديثة ومتطورة. وتتطلب التنمية المستدامة مقومات متعددة لتعلمها، ولتحقيق أهدافها , حيث لا بُدَ من توافر الكفاءات الضرورية. وهذا ما تفتقر له اقتصادات الدول النامية بخاصة.

وعليه فان البحث يهدف إلى دراسة توضيح أهمية الاستثمار في التعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة, ولتحقيق هذا الهدف فقد أعتمد على تحليل البيانات الخاصة في الانفاق على التعليم وأعداد الطلبة والهيأة التدريسية في التعليم الجامعي.

ولتحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه على خمسة مباحث, أختص الأول منها بمنهجية البحث و بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي, فيما خُصِّصَ الثاني لتوضيح الإطار المفاهيمي للاستثمار في التعليم والتنمية المستدامة. اما المبحث الثالث فقد نتاول تطور الانفاق الحكومي على التعليم وأعداد الطلبة والهيأة التدريسية في التعليم الجامعي في العراق. وكُرس المبحث الرابع لبيان أوجه الترابط بين الاستثمار في التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وخصص المبحث الخامس لاستعراض أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث.

المبحث الأول
منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي.

1-1- منهجية البحث

1-1-1- **مشكلة البحث**

يُمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل الاستثمار في التعليم يُساعد في توافر الكفاءات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مجموعة من المقومات الحيوية ؟

1-1-2 - أهدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1- بيان دعائم ومقومات الاستدامة وقيمها وأبعادها.
2- توفير الكفاءات الرئيسة والضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
3- توضيح أهمية الاستثمار في التعليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

1-1-3 - **فرضية البحث**

يستند البحث الى فرضية مفادها أن الاستثمار في التعليم يساعد في توافر الكفاءات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

1-1-4 -**أهمية البحث :** تتجلى أهميته في

1- الأهمية الاقتصادية

- التأكيد على أهمية الاستثمار في التعليم, حيث يمثل قيمة متعاظمة في بناء الاقتصاد القومي ،كما يمثل أهمية كبيرة في تكوين رأس المال البشري واستثماره بصورة أمثل وتعزيز دور نظام الاقتصاد الوطني.
- أهمية تطوير التنمية البشرية والاستثمار في رأس المال البشري (الانسان) الذي يمثل المحرك الأول والأساس لعملية التنمية الاقتصادية والمستدامة.

2- الأهمية الاجتماعية

-إعداد الكوادر الاجتماعية المؤهلة بالمعارف والمعلومات العلمية والمهنية والخبرات الإنتاجية والإدارية لإحداث تطوير في عملية التنمية المستدامة.

1-1-5 -حدود البحث:

1- **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمانية للبحث في السلسلة الزمنية (2004-2022) للتوصل إلى ما يهدف إليه البحث.
2- **الحدود المكانية**: التعليم في الجامعات العراقية.

1-1-6- منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي في دراسة الظاهرة وتتبعها ضمن استقراء المعلومات الميدانية في مجال التنمية المستدامة. ودور التعليم في استثمار القيمة المضافة والمرتبطة بالتنمية ودراسة أوجه الارتباط بين التعليم المستمر وعوامل قيم هذه التنمية.

1-1- بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي.

1-2-1 - دراسة كناوي (2013)، **الاستثمار في التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.**

هدفت الدراسة إلى توضيح بعض الرؤى المستقبلية لتفعيل دور الاستثمار في التعليم في عملية التنمية المستدامة. وتبرز أهمية الدراسة في بيان دور الاستثمار في التعليم في تكوين رأس المال البشري، واستعراض استراتيجية التعليم في العراق وسبل تحقيق التنمية المستدامة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في التحليل، وبعض الاساليب الكمية لتحليل البيانات والاحصاءات الخاصة بالإنفاق على التعليم وأثره في تسريع تحقيق التنمية المستدامة. أما أهم ما توصلت له الدراسة من استنتاجات فكان يتمثل في تدني مستوى التعليم في العراق يرجع إلى تخلف المناهج والأساليب التعليمية والتربوية، فضلاً عن قصور النظام التعليمي ككل، يترتب علية عدم قيام هذا النظام بالدور المطلوب في تنشيطه للقيم العلمية وزرع روح الابداع والابتكار. وأوصت الدراسة بالعمل على تطوير التعليم بشكل عام والتعليم التقني بشكل خاص، وكذلك تطوير البحث العلمي بما يتلاءم ومستجدات المعارف المتطورة والمتسارعة التي أدت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي.

1-2-2- دراسة الزبيدي (2018)، **العلاقة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1991- 2015).**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الانفاق على التعليم ونسبته من الانفاق العام، ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي(زيادة الاستثمار في التعليم) لغرض المساهمة في النمو الاقتصادي. وتمثل أهمية الدراسة في أن أهمية الاستثمار في التعليم أصبحت تفوق نسبياً أهمية الاستثمار في رأس المال المادي، وأن أي كفاءة للاستثمار في قطاعات الاقتصاد الوطني تستند إلى الاستثمار في قطاع التعليم ومن مخرجات ذلك القطاع. واعتمدت الدراسة على الاسلوب الكمي في التحليل في ضوء البيانات المتوافرة للمتغيرات ذات العلاقة. وأن أهم استنتاج توصلت له يتمثل في وجود علاقة ايجابية باتجاه واحد من الاستثمار في التعليم

إلى النمو الاقتصادي. وأوصت بتوافر التقنيات الحديثة في العملية التعليمية لمواكبة التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل عصر المعلوماتية.

1-2-3- دراسة دهان و زغاشو (2018)، **دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة.**

هدفت إلى وضع نظرة شاملة عن التنمية المستدامة أخذاً بالتعليم كمدخل استراتيجي لتفعيلها. وتتجلى أهمية الدراسة في إعطاء الموضوع أهمية كبيرة منبثقة من شقين (متغيرين) هما التعليم والتنمية المستدامة بعدهما في مقدمة اهتمامات كل الدول بغض النظر عن مستويات تقدمها المختلفة ومناهجها. أما المنهج المعتمد في التحليل فيتمثل بالمنهج الوصفي التحليلي. ويتمثل أهم استنتاج توصلت له الدراسة في أن التعليم والتنمية المستدامة هما وجهان لعملة واحدة، محورها الانسان وغايتهما بناؤه وتنمية قُدراته. وقد أوصت بوضع مناهج تعليمية تواكب التوجهات والمستجدات العالمية والمحلية في المجالات كافة بهدف ضمان مخرجات كمية ونوعية تُسهم بفاعلية في تجسيد التنمية المستدامة.

1-2-4- دراسة أحمد و أمين وأحمد (2020)، **علاقة الاستثمار في رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي في السودان.**

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في السودان. وتنبع أهمية الدراسة من الدور المحوري الذي يمثله العنصر البشري باعتباره من أهم عناصر العملية الانتاجية إسهاما في تحقيق النمو الاقتصادي. واعتمدت في التحليل على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الكمي المتمثل في أنموذج (ARDL). وأن أهم استنتاج توصلت له وجود علاقة طردية بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة الالتحاق بالجامعات من إجمالي السكان، فضلاً عن وجود علاقة طردية طويلة الأمد بينه والإنفاق كنسبة من الدخل القومي الإجمالي. وأوصت بالتوسع في التعليم الجامعي لرفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق وضع سياسات تُشجع على الاستثمار فيه وزيادة جودته وتحسين نوعية مخرجاته.

1-2-5- دراسة عبد الله (2020)، **واقع الاستثمار في رأس المال البشري لدعم النمو الاقتصادي (مقاربة تحليلية حول بعض الدول الافريقية والعربية).**

هدفت الدراسة إلى عرض واقع الاستثمار في رأس المال البشري في بعض الدول الافريقية والعربية والجزائر خاصة والاستثمار في التعليم ومخرجاته ومردوديته. وتنطلق أهمية الدراسة من أن تنمية رأس المال البشري تُعّد أداة مهمة لتحقيق نمو مستدام ووسيلة لمكافحة الفقر كما يُعّد غاية في حد ذاته. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحديد الأطر المفاهيمية لمصطلحات الدراسة، وعلى الإحصائيات والرسومات البيانية لتحليل واقع الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري. وكانت أهم استنتاجاتها أن الاستثمار في السكان وخاصة الانسان مفتاح ازدهار الدول الأفريقية والعربية والجزائر خاصة حاضراً ومستقبلاً، كما يقول المثل الأفريقي (المستقبل ملك لأولئك الذين يستعدون له اليوم). وأوصت الدراسة الاهتمام بتنمية مقدرات الفرد في التعليم بالاعتماد على الذات وضمان إكمال مرحلة اجبارية من التعليم راقي النوعية، وتوفير المعلومات الشاملة والجزئية، فضلا عن ضمان استقرار واستمرارية آلية تمويل الأنظمة التعليمية والتدريبية.

1-2-6- دراسة يونسي وعماري وميطر (2021)، **التعليم من أجل التنمية المستدامة.**

هدفت الدراسة إلى ابراز أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة باعتبارها قضية مهمة في الوقت الحاضر. وتتمثل أهمية الدراسة في تحسين ثلاثة ابعاد اساسية تتعلق في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. واستندت الدراسة في التحليل على المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت إلى بعض الاستنتاجات كان أهمها تحتاج التنمية المستدامة إلى مقومات لابد أن تراعي العملية التعليمية وبيئتها. وأوصت بتكثيف الجهود المبذولة من قبل العاملين في قطاع التعليم لرفع وتحسين جودة المنتج التعليمي بما يتناسب ورغبات المستفيدين وقدرات وسمات وخصائص وحدة المنتج التعليمي (الطالب أو الطالبة).

1-2-7- دراسة العتيبي (2023)، **التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2000 إلى عام 2020.**

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي على التعليم العالي ومعدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المدة من 2000 إلى عام 2020. تأتي اهمية الدراسة من كون التعليم يُعّد أحد العوامل الرئيسة في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق توافر فرص التعليم العالي وتطوير جودته. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق جمع البيانات والإحصاءات ذات الصلة وتحليلها. وكان أهم استنتاج توصلت له وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي على التعليم العالي ومعدلات النمو الاقتصادي في المملكة في تلك المدة، بينما لم تنعكس الزيادة في أعداد الخريجين ايجاباً على معدلات النمو الاقتصادي فيها. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، والاستثمار الأمثل للإنفاق على التعليم لتعظيم العائد الاقتصادي منه.

1-3- **اختلاف البحث الحالي عن الدراسات السابقة** يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في أنه اعتمد على المنهج الاستقرائي في التحليل وعلى الاسلوب الكمي في تحليل البيانات الخاصة بالإنفاق الحكومي على التعليم سواء كان استثماريا أو جارياً هذا من ناحية وتحليل البيانات الخاصة بأعداد الطلبة المقبولين والخريجين والموجودين في التعليم الجامعي من ناحية ثانية ومن ناحية ثالثة أنه أوضح اوجه الترابط بين هدف الاستثمار في التعليم والأهداف الاخرى من أهداف التنمية المستدام

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي للاستثمار في التعليم والتنمية المستدامة

2-1- الإطار المفاهيمي للاستثمار في التعليم

2-1-1- مفهوم التعليم والاستثمار

1- مفهوم التعليم: تعرفه القحطاني (2018) أنه عملية بناء وتنمية المعارف والمهارات والقدرات والقيم لدى أفراد المجتمع لتحقيق الاهداف المرجوة. ومعنى ذلك أنه استثمار للموارد البشرية تجنى ثماره في حياة الافراد وتنمية مجتمعاتها.(القحطاني، 2018: 8)

2- مفهوم الاستثمار: يُعرف الاستثمار أنه استخدام الأموال في شراء الأصول مثل الأوراق المالية والعقارات والأصول القيمة الأخرى، بهدف زيادة تلك الأموال بمرور الوقت. ويسعى المستثمر عن طريق استثماره لتكوين ثروة يستخدمها في اغراض متنوعة مثل سداد القروض أو أي رسوم أو مواجهة النقص في الدخل، أو توفير المال للتقاعد، وغير ذلك. ويدر الاستثمار الدخل سواء عن طريق بيع أيًا من الأصول القابل للبيع أو الاستثمار في خطة مدرة للدخل والحصول على الدخل من تراكم المكاسب. وعادة ما ينطوي الاستثمار على مخاطر سواء بعدم تحقيق مكاسب أو بخسارة كل رأس المال.(bakkah,2024:1)

3- مفهوم الاستثمار في التعليم: يُعرف على أنه استثمار طويل الأجل ومدخل ضروري للتنمية. ويمكن تعريفه على انه تعليم شامل ذي قدرة تحويلية على معالجة مضامين التعليم ونتائجه والنهج التربوي وبيئة التعليم، ويحقق غايته عن طريق تحويل المجتمع، ويسعى إلى تمكين المواطنين في جميع مناحي العالم من التعامل مع أوجه التعقيد وانعدام المساواة والاختلافات في الرأي التي تسببها قضايا في مجالات البيئة والتراث الطبيعي والثقافة والمجتمع والاقتصاد. **(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2012: 13).**

من التعريفات السابقة يمكن تعريف الاستثمار في التعليم على أنه الانتقال من الاستثمار المادي إلى الاستثمار غير المادي والخاص بالمعرفة والتكنولوجيا والعلم، والذي يستغرق أجلاً طويلاً حتى يظهر مردوده الاقتصادي، لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

2-1-2- مقومات الاستثمار في التعليم ومعوقاته

1- مقومات الاستثمار في التعليم

أن أهم المقومات التي تنهض بأنظمة التعليم من الناحية الاستثمارية:

- تعزيز مكارم الأخلاق عن طريق وضع معايير قياس لمنهجية نشر ثقافة أخلاقية بين أفراد المجتمعات، وتنمية قدرات الطلبة وتوجيهها جهة الانتماء وخدمة المجتمع من النواحي الأخلاقية والتنموية، والابتعاد عن الماديات قدر الإمكان، على أن يتم وضع خطط استراتيجية شاملة لمواءمة احتياجات سوق العمل من مخرجات التعليم كماً ونوعاً. (زيدان، 2017:9-11)
- توحيد القيادة العامة للتعليم والتعلم وإعادة الهيكلة الإدارية والأكاديمية والتقنية والفنية لتيسير تطبيق وسائل تطوير القطاع التعليمي بشقيه الخاص والعام عن طريق التحسين المستمر للوائح وأنظمة التعليم، لتصل للمعايير الدولية لمصلحة التنمية المستدامة، ومن دون التأثير في الأسس الشرعية الموائمة لحياتنا الأخلاقية من منطلق تطبيق مبدأ مكارم الأخلاق في التعليم والتعلم.
- تثقيف الأكاديميين الذين يطلق عليهم أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم على استعمال الأساليب الفكرية في وضع المناهج الحديثة.
- استقطاب الخبراء للتدريس الطلبة، ولتدريب الأكاديميين على تصميم المناهج المبنية على الفكر الثقافي، وتدريبهم على كيفية استخدام التقنية الحديثة في التعليم.
- تكملة تأسيس البنية التحتية التقنية من مختبرات الطلبة ومختبرات الأبحاث العلمية، وتوفير الأجهزة الحديثة ذات التقنية العالية، وتدريب الكوادر الوطنية عليها.
- تدريب الأكاديميين على أحدث تقنيات التعليم، وعلى كيفية استخدامها في طرق التدريس النظرية والعلمية والبحث العلمي على السواء.
- إنشاء وحدات ومراكز تقنية وفنية لمساندة تطوير البحث العلمي بالمؤسسات التعليمية، والنقل المقنن للتقنيات الحديثة لتلك المؤسسات والافادة منها.
- انشاء وحدات ومراكز لتدريب الكوادر البشرية المؤهلة للعمل تحت مظلة الإدارة الفنية والإدارة التقنية.
- تدريب الجهاز الإداري على وسائل التقنيات الحديثة في المعاملات الإدارية ومنها المعاملات الإلكترونية.
- تدريب الأكاديميين وحثهم وتوجيههم لتنفيذ مشروعات بشرية تستغل الموارد الطبيعية للوصول إلى المعايير الدولية التي تقيس تميز البحث العلمي.
- فتح مجال برامج دراسات عليا تقنية وفنية لتغطية تشغيل وصيانة الأجهزة العلمية التقنية الحديثة.
- تذويب الفجوة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الاستثماري بالتميز البحثي وتوافر الكوادر التقنية والفنية.
- إنشاء وحدات فكرية تربط رجال الأعمال والعلماء بهدف وضع آليات لاستغلال الموارد الطبيعية للاستثمار المستديم.
- مراعاة نوعيات المهن في المجتمع ومواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات احتياجات سوق العمل.

- مراعاة توافر ثقافة واعية لتنظيم التقويم المرحلي المستديم لجميع محاور الهيكلة العامة للتعليم والاستفادة منه لمواءمة معايير أنظمة التعليم الوطنية مع المعايير الدولية.

1- معوقات الاستثمار في التعليم

الدول التي تسعى إلى تحقيق نهضة حقيقية ومؤثرة سواء حالياً أو مستقبلاً لابد لها من مواجهة المعوقات التي تقف عائق دون النهوض بالتعليم وتطويره والاستثمار فيه. ومن هذه المعوقات الاتي: (الحربي، 2022: 1-2)

أ- القصور في توفير الاستثمارات اللازمة لتمويل التعليم، أو عدم القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، أو حتى سوء استخدامها.

ب- الفجوة (التعارض) بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من قدرات وإمكانيات فإن الاستثمار في التعليم سوف تتراجع نتائجه أو على الأقل لم تكن بالكم المتوقع لها.

ت- هجرة العقول ويواجه الاستثمار في التعليم مشكلة أخرى وهي هجرة العقول، والتي تتمثل في هجرة الخريجين فور تخرجهم سواءً من التعليم المتوسط أو التعليم العالي إلى الخارج، حيث يرى كثير منهم قلة الفرص التي تحقق ما يصبون إليه مادياً ومعنوياً، فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة، أو ضعف الفرص للتخصص الذي تخرج منه، الأمر الذي يترتب عليه تفضيلهم السفر والبحث عن فرص بديلة أخرى، وهذا يمثل هدرا للاستثمار في التعليم من ناحيتين:

- الناحية الأولى: وتتمثل في المدة الطويلة التي تتراوح بين (16-20) عاماً.

- الناحية الثانية: تتمثل في ضياع الفرصة الإنتاجية لهؤلاء الأفراد (الخريجين) في المجتمع.

ث- النظرة إلى التعليم الفني الصناعي ما زالت قاصرة ومتدنية، ومن ثم فأن الاستثمار في التعليم يفتقد إلى جانب التعليم الفني الصناعي في الغالب على الرغم من أهميته، فغالبية الاستثمار تتوجه إلى مراحل التعليم كافة - من التعليم ما قبل الابتدائي (رياض الأطفال) إلى التعليم الجامعي- لكنه يجهل الاستثمار في قطاع التعليم الفني الصناعي، والذي تَعّده كثيرًا من الدول ركيزة أساسية من ركائز التنمية الصناعية حيث أنه يشمل العمل اليدوي، والمهارات الفنية الأساسية، ويُعّد العنصر الاستراتيجي والمكون الأساس لتوافر الأيدي العاملة المدربة.

ج- جودة التعليم: لا يوجد إجماع حول التعليم الأمثل والجيد أو بمعنى آخر جودة التعليم. وذلك بسبب الاختلاف على رأس المال البشري (غير المادي)، حيث لا يمكن قياسه ماديًا مثلما نقيس رأس المال المادي، ويرجع ذلك إلى أسباب متنوعة منها اختلاف الثقافات، الاختلافات الفردية بين الأشخاص، والفروق بين الأفراد في الميول والاتجاهات، حيث غالبًا ما تخفق الدول في ضبط جميع تلك العناصر والعوامل ومن ثم تخفق في تحقيق جودة التعليم مما يؤدي إلى فشل الاستثمار في التعليم.

ح- تدخل بعض الحكومات بشكل أو بآخر للاستثمار الخارجي والمؤسسي في التعليم يؤثر سلباً في هذه الاستثمارات والمستثمرين، لكون الاستثمار في التعليم يسعى إلى الاستقلالية في العمل والإنتاج، ولكي تحصل هذه الحكومات على الاستثمار الذي تبتغيه ينبغي عليها تسهيل الإجراءات، وتجنب التدخل الذي يولد لدى المستثمرين الشعور بالقلق ومن ثم ألغاء استثماره.

خ- وأخيراً، العوامل الخارجية تؤثر في الاستثمار بالتعليم كأي استثمار أخر. مثلا جائحة كورونا وما سببته من اضطراب عالمي في اقتصادات الدول كافة بدون استثناء، واضطرت حكوماتها إلى زيادة الانفاق على قطاع الصحة والخدمات العامة على حساب القطاعات الأخرى ومنها التعليم، وكذلك حدث للمؤسسات المستثمرة في قطاع التعليم مما ترتب عليه أما انسحابها أو العمل على تقليل الإنفاق، الأمر الذي أدى إلى تقليل جودة التعليم.

2-1-3- أهمية الاستثمار في التعليم

يُعّد الاستثمار في التعليم عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة لعدة أسباب تتعلق بالفرد والمجتمع والاقتصاد، ومن أهمها: **(العراقي، 2023: 2)**

1- تحسين مستوى المعيشة: يمكن للتعليم تحسين مستوى المعيشة للأفراد عن طريق زيادة فرص العمل وتحسين الدخل الشخصي.

2- تقليل معدلات الفقر: يمكن للتعليم أن يُسهم في تقليل معدلات الفقر عن طريق تمكين الأفراد اقتصادياً وزيادة فرص العمل.

3- تحقيق التنمية الشاملة: يمكن لتحسين نوعية التعليم وجودته، أن يُسهم في تحقيق التنمية الشاملة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

4- تعزيز الابتكار والابداع: يمكن للتعليم أن يعزز الابتكار والابداع عن طريق تمكين الأفراد من تطوير مهاراتهم وقدراتهم العقلية.

5- تقوية الديمقراطية وحقوق الإنسان: يمكن للتعليم أن يُسهم في تقوية الديمقراطية وحقوق الإنسان عن طريق تمكين الأفراد من فهم حقوقهم ومسؤولياتهم.

6-تعزيز النمو الاقتصادي: يمكن للتعليم أن يُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة إنتاجية العمالة وتحسين جودة العمل.

7-تحقيق التنافسية الدولية: يمكن للتعليم أن يُساعد في تحقيق التنافسية الدولية عن طريق تمكين الدول من تطوير مواردها البشرية.

2-1-4- التعليم استثمار أم استهلاك أم كلاهما.

لقد اختلفت وجهات النظر حول اعتبار التعليم استثمار أم استهلاكاً أم استثمار واستهلاك في الوقت ذاته. فهنالك فريق يَعُد التعليم استثمار، ويؤكد على أن للتعليم آثار كبيرة في أكثر من صعيد سواء (الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الجماعي، الفردي)، ويدعم ذلك بمجموعة من التبريرات، وهي كالآتي: **(القحطاني، 2018: 9)**

1- الاستثمار في التعليم ذو عوائد عالية، لكون تكاليفه تُعوض بصورة كبيرة عن طريق فوائده المتراكمة والمتحققة لدى الأفراد المتعلمين والمجتمع في صورة مكافآت أعلى وإنتاجية متزايدة.

2- التعليم يُعّد من أهم عوامل تراكم رأس المال البشري (رأس المال غير المادي) التي تُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وقد يكون إسهامها أكبر من اسهام رأس المال المادي، لكون العامل المتعلم أكثر إنتاجية من نظيره غير المتعلم.

3- التعليم له ميزات خارجية إيجابية، لكونه يُسهم في تقليل مشكلة الجريمة، ويساعد على تنمية الأذواق والتفضيلات والأخلاق والسلوك، ويغير أنماط الحياة والاستهلاك، ويؤثر في احترام القانون ايجاباً، ويُنمي سمات المواطنة الصالحة، ويساعد على ترقية الديمقراطية، واحترام الحريات السياسية، ويُسهم في تحسين نظام الحكم، ويساعد في انتشار المعرفة والثقافة، ويُسهم في زيادة عناية الفرد بصحته، مما يُساعد في زيادة العمر المتوقع عند الولادة لدى أفراد المجتمع، فضلاً عن أنه يُسهم في خفض معدل الولادات.

أما الفريق الثاني والذي يَعُد التعليم استهلاكاً، فقبل توضيح ما قدموا من تبريرات تدعم وجهة نظرهم، لابد من توضيح مفهوم الاستهلاك في التعليم، إذ يُقصد به جميع الأموال المنفقة على التعليم بمختلف جوانبه والخدمات ذات العلاقة به، بغية تحقيق أهدافه وتلبية احتياجات أفراد المجتمع ورغباتهم. ومن أهم التبريرات ما يأتي: **(القحطاني، 2018: 16-17)**

1- في بعض الحالات ينظر الأفراد إلى التعليم على أنه استهلاك وقتي أو آني من دون أن يحقق عوائد مستقبلية بهدف تعظيم المنافع والمكاسب، ومن هذه الحالات:

أ) عند زيادة العمر وقلة فرص الالتحاق بالعمل أو بعد الوصول إلى سن التقاعد.

ب) ارتفاع مستوى الدخول لدى بعض الأفراد أو انتماءهم إلى طبقات اجتماعية مرموقة مادياً.

ت) يرى بعض الأفراد أن الالتحاق بالتعليم بكل مراحله بعد الحصول على الوظيفة نوع من الاستهلاك.

ث) عدم حصول الأفراد على المقعد الجامعي الذي يتوافق مع ميولهم ورغباتهم، وإمضاء وقت في دراستها يُعّد استهلاك.

ج) عدم وضوح الرؤية حول المخرجات النوعية للتعليم وقلة الوعي، والإدراك بأهميتها وأنواعها المتجددة مع الزمن ومتطلبات العصر.

ح) اقتصار أهمية التعليم على التعريف بالجوانب النظرية فقط في أغلب العلوم وعزلها عن الجوانب التطبيقية.

خ) رغبة بعض الأفراد في الحصول على التعليم ليس لأغراض استثمارية وتحسين مستوى دخولهم بل للإفادة منه في حالات الضرورة.

فالمجتمعات المتخلفة تنظر إلى التعليم من الجانب الاستهلاكي فقط، والتعليم لديها مجرد سلعة نهائية تستنفذ الميزانية من دون مقابل، فهذه المجتمعات لا تضع عنصر رأس المال غير المادي (العنصر البشري) لديها في المكان المناسب (الرجل المناسب في المكان غير المناسب) بصفته ثروة هامة ورأس مال معتبر وموردا يعتمد عليه الاقتصاد، أما المجتمعات المتقدمة فأنها تؤمن بقيمة الفرد، ومكانة الانسان، حيث يمثل لديها أكبر رأس مال، واضخم رصيد تفتخر به وتدخره لديمومة واستدامة نموها وتنميتها، تنفق على تكوينه أضعاف ما تنفقه على خططها التنموية، لأنها تعتقد أن ما تتحمله من تكاليف ونفقات (أي ما تستهلكه) خدمة لأغراض التربية والتعليم يُمثل في حقيقة الأمر استثمار مستقبلي، عوائده متعددة ومتنوعة مباشرة وغير مباشرة تمس جوانب الحياة كافة. **(القحطاني، 2018: 10)**

التأطير المفاهيمي للتنمية المستدامة

2-2-1- مفهوم التنمية المستدامة

اصدرت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (1987) **تقرير برونتلاند** الذي عرفت فيه التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة من دون أن تتعرض قدرة الأجيال المستقبلية على اشباع احتياجاتها للمخاطر **(يونسي وعماري وميطر، 2021: 63)**

وعُرفت على أنها الأعمال التي تهدف إلى استثمار الموارد البيئية والطبيعية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويحد من التلوث، ويحافظ على الموارد الطبيعية ويطورها عوضاً عن استنزافها وعدم الافراط في استخدامها، وأنها تأخذ بنظر الاعتبار حق الاجيال المستقبلية في الثروات الطبيعية، وتضع الاحتياجات الأساسية للأجيال في المقام الأول، وتتمثل أولوياتها في تلبية احتياجات الأجيال من الغذاء والسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكُل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية، وتشترط أن لا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي. **(الطويل، 2016: 29-30)**

2-2-2- مبادئ التنمية المستدامة

تتمثل المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة بالآتي: **(كافي، 2017: 82-85)**

1- **التوافق بين احتياجات التنمية وتدابير حماية البيئة:** ويظهر هذا التوافق والترابط بين التنمية والبيئة عن طريق تأثير كل منهما في الأخر، إذ تتسبب التنمية في مشكلتا متنوعة منها ايكولوجية بسبب التقدم الصناعي مثل التلوث، وفي المقابل سوف يُسهم نقص التنمية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية في استنزاف الموارد الطبيعية الضرورية, ويُعّد مبدا التوافق بين البيئة والتنمية الطريقة الجيدة لحل بعض الخلافات الهامة والجوهرية في ما بين الاقتصادات المتقدمة صناعياً والاقتصادات النامية،

ويؤكد هذا المبدأ على الفكرة التي تتمثل في أن التنمية المستدامة لا يُمكن تحقيقها من دون أخذ البيئة بعين الاعتبار من قبل القائمين على إعداد ووضع السياسات الانمائية والمباشرة بتنفيذها، والتي تؤيدها بشكل كبير معظم اقتصادات الدول المتقدمة.

2- **العدالة في ما بين الأجيال:** يمكن الإشارة إلى وجود نوعين من العدالة هما عدالة ما بين الاجيال وعدالة داخل الاجيال، فيُقصد بالأولى العدالة فيما بين الشباب والعجزة، والعدالة ما بين الاجيال الحاضرة والمستقبلية، والعدالة على الصعيد الدولي فتعني العدالة بين الشمال والجنوب، وبين الدول الغنية والفقيرة. أما النوع الثاني من العدالة فيُقصد به العدالة الاجتماعية.

ويرى البعض فضلاً عن المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، وجود مبادئ فرعية أهمها:

1- مبدأ الاحتياط: تتميز مسائل البيئة بشكل عام بالتعقيد، والجدل المحيط بها، والعجز في حلها وإصلاحها، ثم إيجاد شكل جديد للوقاية من الأخطار المبهمة وذلك عن طريق الاحتياط. وعلى هذا الأساس ففي حالة اللايقين العلمي التام يستحسن اتخاذ تدابير قوية وجادة للحماية، وهكذا انطلاقا من معطيات علمية آنية ينبغي على متخذي القرار أن يتصرفوا قبل حدوث أي ضرر حتى وإن لم يكن هناك يقين تام باحتمال حدوث الضرر.

2- مبدأ الانشغال المشترك للإنسانية: يُعّد مبدأ الانشغال المشترك (المصلحة المشتركة) للإنسانية بمثابة صدى لمفهوم - التراث المشترك للإنسانية- وأساسا له، وفي المقابل يمثل هذا التراث تجسيداً للمصلحة المشتركة للإنسانية سواء الحاضرة أو المستقبلية. ويتضح مما تقدم أن مفهوم التراث المشترك للإنسانية ينطوي على فكرة أن الجيل السابق يترك إرثا للجيل الحاضر والمستقبلي.

2-2-3- قيم التنمية المستدامة

تتمثل قيم التنمية المستدامة في الآتي: **(حسون، 2021: 24)**

1-الكوكب: الاهتمام بالموارد من حيث الندرة والوفرة، لحماية النظم الايكولوجية للمجتمع والأطفال.

3- الناس: شمول المرأة والطفل بالتوجهات طويلة الأمد، لضمان الحياة الصحية والمعرفة وشمول المرأة والطفولة.

4- الكرامة: يعني بها طريقة كسب الرزق من دون إذلال أو اهانة، لإنهاء حالات الفقر ومعالجة عدم المساواة وتحقيق العدالة.

5- الرفاه: يُقصد به نوعية المعيشة الجيدة والحياة الكريمة، لتحقيق انماء اقتصادي قوي وشامل ومستدام ودولي.

6- العدالة: تعني توافر الفرص والتعلم والموارد والحقوق بصورة عادلة، لتعزيز مجتمعات آمنة وسليمة ومؤسسات قوية.

7- الشراكات: يُقصد بها التعاون والمسؤولية الاستهلاكية الدولية، لحفز التضامن الدولي لتحقيق التنمية المستدامة.

2-2-4- تتمثل أبعاد التنمية المستدامة بالآتي: (قاسم، 2009: 345-347)

1- البعد الاقتصادي: يتضمن البعد الاقتصادي مؤشرات النشاطات الاقتصادية الحالية والمستقبلية، والتي تكون ضمن المحيط الذي يعمل ويقوم باستهلاك ما ينتج، إذ تستند الاستدامة في مجالها الاقتصادي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية لتحسين كل من عملية الإنتاج والاستهلاك، وتتمثل مؤشرات هذا البعد بالآتي:

أ- **الاستهلاك من الموارد الطبيعية:** يختلف استهلاك الفرد الواحد من الموارد الطبيعية بين الدول الغنية والفقيرة، فيستهلك الأفراد في الدول الغنية أضعاف ما يستهلكه الأفراد في الدول النامية؛ لهذا تحث الاستدامة الاقتصادية على ضرورة قيام الدول الغنية بإجراء تخفيض على ما تستهلكه من الموارد الطبيعية بعامة وموارد الطاقة بخاصة عن طريق تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتغيير في أسلوب الحياة والتأكد من عدم تصدير مشكلاتهم البيئية إلى الدول الأخرى. في حين تهدف في الدول النامية إلى تكريس الموارد الطبيعية الموجودة فيها لتحسين مستوى المعيشة، إذ تَعُدُّ هذا الهدف بمثابة مسألة أخلاقية.

ب- **الحد من التفاوت في الدخل:** تسعى التنمية المستدامة إلى تقليل الفوارق في الدخول بين الفقراء والأغنياء، ويتضمن هذا الحرص على تطبيق العدالة في التوزيع لضمان حقوق الجميع من الموارد المتاحة، وذلك عن طريق تطبيق مجموعة من السياسات منها زيادة الحد الأدنى من الأجور وتقديم إعانات البطالة وإعانات إصابات العمل وغير ذلك.

2- البعد الاجتماعي: يتضمن البعد الاجتماعي عدداً كبيراً من القضايا في العصر الحديث، والتي أصبحت تمثل مشكلات جوهرية في العالم بأسره، وتؤثر في طريقة العيش، مثل قضايا الصحة والسلامة وقضايا التعليم والحفاظ على رأس المال البشري والاجتماعي والطبيعي والقضايا المرتبطة بسوق العمل والبطالة والمهارات المطلوبة للعمل والمساواة بين الجنسين وغيرها من القضايا التي تسعى التنمية المستدامة إلى البحث عن حلول لها. وبالنسبة إلى النمو السكاني، حيث يُشكل النمو السريع ضغطاً وخطراً على الموارد الطبيعية المتاحة لدى الدول وعلى السياسات الحكومية وقدرتها على توافر الخدمات لهم وبجودة مناسبة، فضلاً عن هجرة سكان الأرياف نحو المدن.

تسعى التنمية المستدامة إلى النهوض بالقرى والأرياف وتنشيطها لتقليل وإنهاء تلك الهجرة، كما تسعى إلى إعادة توجيه الموارد لضمان تأمين الحاجات الإنسانية الأساسية والسعي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي. وكذلك ما يخص البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة مؤشر تمكين المرأة وجعلها قادرة على أن تكون أكثر قوة وتأثيراً في الحياة؛ إذ تسعى إلى تأمين الفرص الاقتصادية لها والاهتمام بقضايا الصحة الإنجابية خاصةً وتوافر التعليم لها وكل ما من شأنه جعل المرأة قادرة على أن تحقق الاستقلالية لنفسها.

4- **البعد البيئي:** يتمثل الهدف الرئيس للتنمية المستدامة من ناحية البعد البيئي في حماية الموارد الطبيعية والتأكد من استدامتها. ويشمل حماية الموارد المائية عن طريق ترشيد استهلاكها وتقليل الهدر وتخزين المياه عبر إنشاء السدود، والحفاظ على المياه الجوفية وعدم استنزافها، وتحسين نوعية مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي وغير ذلك، فضلاً عن الاهتمام في حماية المناخ من الاحتباس الحراري؛ إذ يسعى إلى التقليل من الإشعاعات المختلفة والمركبات الكيميائية التي تؤثر تأثيراً سلبياً في المناخ، ومن ثمَّ في الحياة بشكل عام، وكذلك التأثير في الفرص المتاحة للأجيال المستقبلية.

2-2-5- مقومات التنمية المستدامة:

يتوقف نجاح واستمرار التنمية المستدامة على مدى توافر المقومات الآتية: **(دهان و زغاشو، 2018: 6)**

- توفر الكادر الإداري الكفء القادر على إدارة مشروعات التنمية.
- توفر الأموال اللازمة لاستمرار المشروعات التنموية.
- قبول المجتمع للعمليات التنموية بإشراكهم في تخطيط وتنفيذ وإدارة مشروعاتها وتخسيسهم بملكية تلك المشروعات.
- ضمان العلاقة الجيدة بين الجهات الحكومية والأفراد عن طريق التأكيد على الدور التكاملي بينهما لتحقيق هذه التنمية.

المبحث الثالث

تطور الانفاق الحكومي على التعليم وأعداد الطلبة والهيأة التدريسية في التعليم الجامعي في العراق.

3-1- تطور الانفاق الحكومي على التعليم للمدة (2004-2022)

يتضح من الجدول (1) الآتي:

1- أن الانفاق الحكومي على التعليم بالأسعار الثابتة على اعتبار أن عام 2012 سنة الاساس بلغ (5400.6) مليار دينار عراقي عام 2004، وشكلت النفقات الاستثمارية منه (471.5) مليار دينار عراقي، في حين بلغت النفقات الجارية (4929.1) مليار دينار عراقي.

2- استمر الانفاق الحكومي على التعليم بالانخفاض حتى عام 2007 وبشقيه الاستثماري والجاري، فقد بلغ (2836.1) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو قُدِره (- 8.73%)، وبلغ الانفاق الاستثماري منه (186.2) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو (- 32.59%)، أما الانفاق الجاري فبلغ (2649.9) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو (- 6.41%). وهذا يعني أن الانفاق على التعليم بشقه الاستثماري يُشكل ما نسبته (6.6%) من الانفاق الحكومي على التعليم، أما الانفاق الجاري فيُشكل (93.4%) من الانفاق الحكومي على التعليم.

جدول (1)

تطور الانفاق الحكومي على التعليم بالأسعار الثابتة لسنة أساس 2012 للمدة (2004-2022) / مليار دينار عراقي

السنوات	الانفاق الحكومي على التعليم بالأسعار الثابتة	معدل النمو %	الانفاق الاستثماري على التعليم بالأسعار الثابتة	معدل النمو %	الانفاق الجاري على التعليم بالأسعار الثابتة	معدل النمو %
2004	5400.6	-	471.5	-	4929.1	-
2005	3702.1	(31.45)	343.2	(27.23)	3358.9	(31.85)
2006	3107.4	(16.06)	276.2	(19.51)	2831.2	(15.71)
2007	2836.1	(8.73)	186.2	(32.59)	2649.9	(6.41)
2008	5869.5	106.96	342.5	83.97	5527.0	108.58
2009	6483.4	10.46	440.0	28.45	6043.4	9.34
2010	7598.0	17.19	228.1	(48.15)	7369.9	21.95
2011	8422.9	10.86	864.8	279.04	7558.1	2.55
2012	8497.1	12.75	1273.9	47.31	8223.2	8.80
2013	10381.7	9.31	959.4	(24.69)	9422.3	14.58
2014	9541.7	(8.09)	288.2	(69.96)	9253.5	(1.79)
2015	8885.6	(6.88)	96.3	(66.58)	8789.3	(5.02)
2016	9358.0	5.32	190.2	97.52	9167.8	4.31
2017	9879.3	5.57	85.8	(54.92)	9793.6	6.83
2018	11324.6	14.63	73.3	(14.52)	11251.3	14.88
2019	11889.8	4.99	245.2	234.51	11644.6	3.49
2020	9891.8	(16.80)	204.8	(16.46)	9687.0	(16.81)
2021	9298.6	(6.00)	342.0	66.94	8956.6	(7.54)
2022	4655.6	(49.93)	622.8	82.13	4032.8	(54.97)
المدة الزمنية	معدل النمو المركب %					
2012 -2004		6.47		11.68		5.85
2022-2013		(7.71)		(4.23)		(8.14)
2022-2004		(0.78)		1.48		(1.05)

المصدر: عُدّ بالاعتماد على:

- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، قسم السياسات الاقتصادية، للمدة (2004-2022)

3- أخذ الانفاق الحكومي على التعليم بالزيادة من عام 2008 حتى عام 2013، فقد بلغ (10381.7) مليار دينار عراقي، وبمعدل نمو ((9.31%)، في حين بلغت الانفاق الاستثماري (959.4) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو (- 24.69%)، أما الانفاق الجاري فقد بلغ (9422.3) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو قُدِر بـ (14.58%). وهذا يعني أن الانفاق على التعليم بشقه الاستثماري يُشكل ما نسبته (9.2%) من الانفاق الحكومي على التعليم، أما الانفاق الجاري فيُشكل (90.8%) من الانفاق الحكومي على التعليم.

4- انخفض الانفاق الحكومي على التعليم عام 2014، واستمر حتى عام 2025، فبلغ (8885.6) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو (6.88%)، في حين بلغ الاستثماري منه (96.3) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو (- 66.58%)، أم الجاري فبلغ (8789.3) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو (- 5.02%). وهذا يعني أن الانفاق على التعليم بشقه الاستثماري يُشكل ما نسبته (1.1%) من الانفاق الحكومي على التعليم، أما الانفاق الجاري فيُشكل (98.9%) من الانفاق الحكومي على التعليم.

5- أخذ الانفاق الحكومي على التعليم بالزيادة عام 2016، واستمر حتى عام 2019، فبلغ (11889.8) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو (4.99%)، في حين بلغ الانفاق الاستثماري منه (245.2) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو (234.5%)، أما الجاري فبلغ (11644.6) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو (3.49%). وهذا يعني أن الانفاق على التعليم بشقه الاستثماري يُشكل ما نسبته (2.1%) من الانفاق الحكومي على التعليم، أما الانفاق الجاري فيُشكل (97.9%) من الانفاق الحكومي على التعليم.

6- أخذ الانفاق الحكومي على التعليم بالانخفاض عام 2020 واستمر حتى عام 2022، فقد بلغ (4655.6) وبمعدل نمو (- 49.93%)، وبلغ الاستثماري منه (622.8) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو (82.13%)، اما الجاري فبلغ (4032.8) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو (- 54.97%). وهذا يعني أن الانفاق على التعليم بشقه الاستثماري يُشكل ما نسبته (13.4%) من الانفاق الحكومي على التعليم، أما الانفاق الجاري فيُشكل (86.6%) من الانفاق الحكومي على التعليم.

7- ويتضح من الجدول أن معدل النمو المركب للإنفاق الحكومي على التعليم للمدة (2004-2012) بلغ (6.47%)، في حين بلغ نظيره لكل من الانفاق الاستثماري والجاري (11.68%) و (5.85%) على التوالي للمدة ذاتها.

8- أما معدل النمو المركب للإنفاق الحكومي على التعليم للمدة (2013-2022) فقد بلغ (- 7.71%)، أما لشقيه الاستثماري والجاري فقد قُدر بـ (-4.23%) و (- 8.14%) على التوالي.

9- وبالنسبة لمعدل النمو المركب للإنفاق الحكومي على التعليم للمدة (2004-2022) فقد بلغ (- 0.78%)، أما نظيره لشقيه الاستثماري والجاري فقد بلغ (1.48%) و (- 1.05%)على التوالي.

نستدل من ذلك أن معدل النمو المركب للإنفاق الحكومي كان مرتفع المدة (2004-2012)، ونظيره الاستثماري أعلى من الجاري للمدة ذاتها. أما للمدة (2013- 2022) فأن معدل النمو المركب للإنفاق الحكومي على التعليم انخفض بشكل عام، في حين كان انخفاض معدل النمو المركب للإنفاق الاستثماري أقل من نظيره للإنفاق الجاري.

3-2- أعداد الطلبة المقبولين والخريجين والهيأة التدريسية للأعوام الدراسية (2003-2004) – (2020-2021)

أما بالنسبة لتطور أعداد الطلبة المقبولين والخريجين والهيأة التدريسية للأعوام الدراسية (2003-2004) – (2020-2021)، فيتضح من الجدول (2) الآتي:

1- أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات متذبذب بين الارتفاع والانخفاض من العام الدراسي (2003-2004) حتى العام الدراسي (2015-2016). فقد بلغ أعلى عدد في العام الدراسي (2013-2014) وهو (198955) طالب وطالبة، أما أدنى عدد بلغ (95149) طالب وطالبة في العام الدراسي (2004-2005). وفي العام الدراس (2016-2017) أخذ بالتزايد واستمر حتى العام الدراسي (2020-2021)، فبلغ (390756) طالب وطالبة.

2- بلغ أعداد الخريجين (74002) طالب وطالبة في العام الدراسي (2003-2004)، واستمر بالارتفاع حتى العام الدراسي (2020-2021) فقد بلغ (148376) طالب وطالبة، باستثناء العامين الدراسيين (2007-2008) و (2018-2019) فقد بلغا (66966) و (148376) على التوالي.

3- أما بالنسبة لأعداد الموجودين في التعليم الجامعي فقد بلغت (351365) طالب وطالبة للعام الدراسي (2003-2004)، وقد استمرت بالتزايد طلبة الاعوام الدراسية موضوع البحث باستثناء العامين الدراسيين (2006-2007) و (2014-2015)، فقد بلغتا (352333) و (574741) طالب وطالبة.

4- وبالنسبة لأعداد الهيأة التدريسية في التعليم الجامعي الأولي فقد بلغت ما يُقارب (16950) تدريسي في العام الدراسي (2003-2004)، أي معنى ذلك أن لكل تدريسي واحد ما يُقارب (31.9) طالبة وطالبة للعام ذاته. واستمرت أعداد الهيأة التدريسية بالتزايد طيلة الأعوام موضوع البحث حتى بلغت (52090) تدريسي في العام الدراسي (2020-2021)، أي لكل تدريسي ما يُقارب (31.7) طالب وطالبة، باستثناء العاميين الدراسيين (2010-2011) و((2014-2015)، فقد بلغ عدد الطلبة لكل تدريسي (34.4) و (23.7) على التوالي. ونستنتج من ذلك أنه كلما زاد أعداد الطلبة الخريجين وانخفض أعداد الطلبة المقبولين انعكس ايجابا على عضو الهيأة التدريسية أي ينخفض عدد الطلبة لكل تدريسي.

جدول (2)

أعداد الطلبة المقبولين والخريجين والهيأة التدريسية للأعوام الدراسية (2003-2004) – (2020-2021)

العام الدراسي	المقبولين العراقيون	الخريجون	الموجودين في التعليم	الهيأة التدريسية
2004 – 2003	116090	74002	351365	16950
2005 – 2004	95149	74037	366736	21002
2006 – 2005	108805	74349	378783	24401
2007 – 2006	99695	75337	352333	29080
2008 – 2007	114270	66966	368170	30106
2009 – 2008	102473	68938	382448	31952
2010 – 2009	123272	73945	416074	33968
2011 – 2010	157469	93286	476007	21113
2012 – 2011	133161	98108	489105	37374
2013 – 2012	186023	99721	554272	39389
2014 – 2013	198955	100137	626700	40938
2015 – 2014	159961	100799	574741	35319
2016 – 2015	148370	130429	608308	38570
2017 – 2016	190253	144172	647598	41183
2018 – 2017	233877	152444	743642	47874
2019 – 2018	241218	148376	792374	49634
2020 – 2019	247519	167134	845939	50662
2021 – 2020	390756	206379	1053649	52090

المصدر: عُدّ بالاعتماد على:

- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، احصاءات التربية والتعليم، الباب التاسع، الجهاز المركزي للإحصاء، للأعوام الدراسية (2003-2004/ 2020-2021)

المبحث الرابع

أوجه الترابط بين الاستثمار في التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4-1- متطلبات تحقيق التنمية المستدامة والكفاءات عن طريق الاستثمار بالتعليم.

4-1-1- متطلبات تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار بالتعليم.

تتطلب عملية الاستثمار في التعليم بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة متطلبات متنوعة على الصعيد الوطني والإقليمي، ويمكن توضحها بالآتي: **(عدل، ب ت: 25-26)**

1- متطلبات على المستوى الوطني:

أ- تفعيل البرامج الخاصة في بناء القدرات للقائمين على العملية التعليمية للتأكد من قدرتهم على إتمام عمليات التعليم من أجل التنمية المستدامة.

ب- رفع درجة الاهتمام بجودة المناهج الدراسية ونوعيتها والكتب المدرسية والتأكيد على مدى قدرتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ت- زيادة الاهتمام بالتعلم مدى الحياة (استمرارية التعليم أو التعليم المستمر).

ث- زيادة الخبرات والمنافع عن طريق تبادل الخبرات ونقل التجارب الناجحة.

2- متطلبات على المستوى الإقليمي:

أ- دعم العمليات التعليمية بين الدول المختلفة.

ب- الإفادة من برامج الاستراتيجيات المختصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

ت- زيادة التشابك والترابط بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية بهدف نقل الخبرات والتجارب العالمية.

ث- توافر التمويل المشترك للقطاعين الحكومي والمدني لاقتراح مشروعات كبيرة يمكن تنفيذها على المستوى الإقليمي

4-1-2- - الكفاءات الرئيسة الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار بالتعليم.

تُمثل الكفاءات الرئيسة الضرورية لتحقيق الاستدامة العناصر التي يحتاجها الأفراد للتعامل مع التحديات ذات الوجود المعقد، وتُعنى بأهداف التنمية المستدامة كافة، وتمكّن الأفراد من ربط الأهداف مع بعضها البعض، الأمر الذي يُمكنهم من الدراية بخطة التنمية المستدامة، يمكن توضيحها بالآتي: (باعامر، ب. ت: 27-28)

1- كفاءة التفكير النقدي: وتتمثل في القدرة على التشكيك في المعايير والممارسات والآراء، والتأمل في قيّمنا وتصوراتنا وتصرفاتنا الخاصة، وإبداء موقف محدد تجاه الاستدامة.

2- الكفاءة المعيارية: وتتمثل في القدرة على فهم المعايير والقيّم التي تستند إليها تصرفاتنا والتأمل فيها، والتفاوض بخصوص القيّم والمبادئ والأهداف والغايات ذات العلاقة بالاستدامة في سياق يسوده تناقض المصالح وتعم فيه المقايضات ويتسم بعدم اليقين وبالتناقضات.
3- كفاءة التفكير المنظومي: وتتمثل في القدرة على إدراك العلاقات وفهمها، وتحليل النظم المعقدة، والتفكير في النظم بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الحقول المختلفة وعلى المستويات جميعها.
4- كفاءة الوعي بالذات: وتتمثل في القدرة على التأمل في الدور الذي نؤديه في مجتمعنا المحلي وفي المجتمع العالمي ، وتقييم تصرفاتنا وتحفيز أنفسنا باستمرار والتعامل مع مشا عرنا ورغباتنا الخاصة.
5- الكفاءة الاستراتيجية: وتتمثل في القدرة على العمل مع الآخرين لتنمية الممارسات المتجددة وتطبيقها للنهوض بالاستدامة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
6- كفاءة الاستشراف: تتمثل في القدرة على فهم المستقبل وتقييمه بجميع أشكاله الممكنة والمرجحة والمنشودة، وبلورة رؤيتنا الخاصة للمستقبل، وتطبيق مبدأ الوقاية، وتقييم تبعات تصر فاتنا، والتعامل مع المخاطر والتغيرات التي قد تحدث.
7- كفاءة التعاون: وتتمثل في القدرة على التعلم من الآخرين، و فهم احتياجاتهم ووجهات نظرهم وتصر فاتهم واحترامها وفهم الآخرين وتفهمهم والتعاطف معهم، والتعامل مع النزاعات التي تحدث داخل مجموعة معينة بإيجابية، وتيسير حل المشكلات بأسلوب تعاوني وتشاركي.
8- كفاءة حل المشكلات: وتتمثل في القدرة الشاملة على تطبيق الأطر المختلفة كافة لحل المشكلات على المشكلات المعقدة المرتبطة بالاستدامة، وإيجاد معالجات مستدامة وجامعة ومنصفة، تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

4-1-3- خصائص الاستثمار في التعليم لتحقيق التنمية المستدامة

تتميز عملية الاستثمار في التعليم من أجل الاستدامة بخصائص متنوعة تمكنها من الإسهام بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل في الآتي: **(دهان، محمد و زغاشو، مريم، 2018: 7-8)**

1- يرتكز على أربع ركائز أساسية تتمثل في التعلم من أجل المعرفة، التعلم من أجل العيش، التعلم من أجل العمل، أخيراً التعلم من أجل نقل المعرفة.
2- يتوافق مع تحقيق عالم عادل ومنصف وسلمي، يضمن استدامة ما يتوافر فيه من موارد اقتصادية واجتماعية وثقافية.
3- يحفز ويشجع على تشخيص احتياجات الأفراد للتعلم والتعليم، وصياغة الأهداف وتوافر المصادر الملائمة لتحقيقها، واختيار استراتيجيات تنفيذها وصولا لتقييم نتائجها التعليمية.
4- عملية تعترف أن تلبية الاحتياجات المحلية للأفراد يكون لها تأثيرات دولية في أغلب الأحوال.
5- عملية تشتمل على الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، وتكون مكيفة لمواكبة الطبيعة المتطورة لمفهوم التنمية المستدامة.
6- عملية تأخذ في الاعتبار المشكلات المحلية والدولية، وتُسهم في إيجاد الحلول لها بشكل فاعل.
7- عملية تبني القدرات المدنية لاتخاذ القرارات المجتمعية، وتُعزز التسامح والإدارة البيئية، وتعتمد على مبدأ العمل الجماعي وتحسين جودة الحياة لغرض تحقيق التنمية المستدامة.
8- عملية متعدد الاختصاصات، وكل تخصص يُسهم في تفعيل التنمية المستدامة.
9- يرتكز على استخدام مجموعة متنوعة من التقنيات التربوية التي تعزز التعليم التشاركي ومهارات التفكير، كما يستفيد من التعليم المرح، ويوفر ضروريات تحول المجتمعات نحو مجتمعات أكثر استدامة.
10- يرتكز على الأداء، ويسعى لتحقيق النجاح المجتمعي، التنمية، والرفاه أو جودة الحياة.

4-1-4- أوجه الترابط بين الاستثمار في التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

لقد أثبتت نواحي مختلفة أن الاستثمار في التعليم والتوسع فيه وتحسين جودته وتطوره له آثار ايجابية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوضح هذه الآثار الإيجابية أوجه الترابط والتشابك بين الاستثمار في التعليم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، والتي تتمثل في: **(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،2017)**

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان: يؤثر الاستثمار في التعليم في مستوى الدخل في المستقبل والقضاء على الفقر. فالطلبة من ذوي الدخول المنخفضة يحتمل أن يواجهوا صعوبات ومشكلات تحول دون تحقيق مبتغاهم التعليمي. والقضاء على هذه المشكلة يمكن أن يكون عن طريق إتاحة التعليم الجيد مجاناً لتعليم أفراد المجتمع كافة، فضلاً عن تقديم الدعم الكافي للطلبة من الأسر المتعففة، وتوفير المهارات والمعارف الضرورية واللازمة للحصول على وظائف مناسبة تحقق لهم دخول أفضل.

الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع: أن التعليم المناسب والجيد عادة ما يكون له تأثير مستقبلي في الدخل وقوته الشرائية، ومن ثم في الجوع. فيمكن أن يُعزز الممارسات الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والتوعية الغذائية، مؤدياً بذلك إلى تحسين النظم الغذائية، واستشراء أنماط حياة صحية متعددة، فضلاً عن أن لتوافر التغذية المدرسية مجاناً يمكن أن يكون لها أثر تحويلي لصالح الأطفال والشباب.

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه: يُساعد الاستثمار في التعليم الأفراد في اتخاذ قرارات حاسمة وصائبة عن ما يتعلق بصحتهم، ويُعزز الوقاية من الأمراض ومعالجتها ومكافحتها، وقد يقلل من ظاهرة الوهم الصحي، فضلاً عن أنه بإمكان المدارس

التي تأخذ بنظر الاعتبار المسائل الصحية أن تؤدي دوراً مهماً في تعزيز الجانب الصحي لطلبتها وتغذيتهم وتعليمهم كيف يعيشون حياة صحية أفضل.

الهدف الرابع: التعليم الجيد: يتصل هدف التعليم الجيد مباشرة بالتعليم، ويُركز على ضرورة تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد والمناسب لإفراد المجتمع جميعهم من دون استثناء، وتعزيز ديمومتها واستدامتها مدى الحياة، فضلاً عن ضمان توافر نظام تعليمي عادل ومتكامل وشامل لجميع أبناء المجتمع.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين: يُعزز الاستثمار في التعليم هدف المساواة بين الجنسين، ويُساعد في تمكين النساء والفتيات عن طريق زيادة فرص تعليمهن، وكذلك عن طريق المناهج الدراسية التي تأخذ بنظر الاعتبار الاعتبارات الجنسانية، وتكون خالية من التنميط الجنساني الضار. فضلاً عن أنه يساعد على الحد من حالات زواج الاطفال والعنف الجنساني والتمييز ضد المرأة والاشخاص المتنوعين جنسياً.

الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية: أن الحصول على التعليم الجيد في أي مجتمع سوف يزيد من الوعي لدى الإدارة المسؤولة عن المياه، ومن فهمها لكل ما يتعلق بالمياه من عدم الافراط فيها واستعمالها في الجوانب التي تستدعيها. كما أنه يُحسن من طرق الحصول على المياه الصحية والنقية الصالحة للاستعمال. ومن جانب أخر يُعزز التعليم ممارسة النظافة الصحية الجيدة وتقديم خدمات المرافق الصحية بصورة تناسب مع درجة تقدم وتطور المجتمع. وكل هذا ممكن أن يحدث تغيير في حياة الأطفال والأفراد نحو الأفضل.

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: التعليم ضروري لفهم مساهمة مصادر الطاقة في أزمة المناخ وتعزيز الاستدامة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة. ويمكن للمدارس أيضاً أن تؤدي دوراً إيجابياً من خلال تعزيز كفاءة الطاقة والحفاظ عليها.

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد: تؤثر ظروف عمل قوى التعليم العاملة في جودة التعليم، فكلما كانت ظروف العمل جيدة، فأن التعليم يكون ذات جودة جيدة، ويحدث العكس عندما تكون الظروف غير مناسبة. ويُعّد التعليم الجيد عنصر أساس لرفد الأفراد بالمعارف والمهارات الضرورية للحصول على وظائف أكثر تعقيد وأكثر انتاجية ومناسبة لمكانتهم الاجتماعية، ويُنمي التعليم الروح الريادية في العمل، ويولد فرص عمل جديدة ويزيد معدل النمو الاقتصادي، الذي تعكسه معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية: يعتمد الابتكار على كل من المعرفة والتفكير النقدي والمواقف العلمية. فالتعليم يُمكن أن يُعزز الابتكار والتقدم التكنولوجي وتطوير البنية التحتية (الهياكل الاساسية) المستدامة في البلد وذلك عن طريق تنمية هذه الملكات (المعرفة والتفكير النقدي والمواقف العلمية) لدى المتعلمين. ويمكن للتعليم أن يشجع ويحفز الابتكار ويُعزز النمو الصناعي ويُقيم بنية تحتية (هياكل أساسية) قادرة على الإنجاز والتنفيذ عن طريق الإفادة من التكنولوجيا الرقمية.

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة: يؤثر التعليم ويتأثر بدرجة كبيرة في عدم المساواة بين أبناء البلد الواحد، فعند معالجة التفاوت بين الطلبة من ذوي الدخول المنخفضة والطلبة من ذوي الدخول المرتفعة، يصبح التعليم الأداة الأقوى والأفضل للحد من عدم المساواة وتعزز من التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد.

الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة: يمكن للتعليم أن يُعزز التخطيط والإدارة الحضريين المستدامين، ويزيد من الوعي بضرورة العيش المستدام، فضلاً عن أنه يُشجع ويحفز على التعاون والمشاركة في العيش معاً في المجتمع المحلي وبشكل أفضل.

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج: يحفز التعليم الجيد ويُشجع الاستهلاك المسؤول والمستدام عن طريق معرفة مخاطر الاستهلاك الضار وغير الاخلاقي وغير المستدام. كما يؤثر التعليم في انواع الإنتاج، ويقلل من النفايات والتلوث، ويُعزز الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد.

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي: يؤدي التعليم دورا اساسا في تعزيز المعرفة بالمناخ، عن طريق زيادة الوعي بالتغيرات التي تحدث في المناخ وفهمها، وهذا يحفز على تطبيق الممارسات المستدامة للتقليل من أثار المناخ، وإتاحة المجال للمشاركة المدنية.

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت المياه: يعزز التعليم حفظ البيئة البحرية والوعي بها، ويزيد من الإدارة المستدامة لمواردها ويعززها عن طريق تعزيز فهم المتعلمين للنظم الإيكولوجية البحرية وكيفية تأثيرها بالنشاط البشري.

الهدف الخامس عشر: الحياة في البرّ: يؤدي التعليم دورا رئيسا في زيادة الوعي بأهمية التنوع البيولوجي وتبعات فقدانه، لكون التعليم يرفد أفراد المجتمع بالمعارف والمهارات الضرورية واللازمة للمشاركة بنشاط في جهود الحفظ لهذا التنوع، يحدد التعليم ويخفف من عوامل إزالة الغابات وتصحر الأراضي الخصبة، فضلاً عن تعزيز ممارسات الاستخدام المستدام للأراضي.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية: يساعد التعليم على تعزيز الطابع السلمي لكل المجتمعات مع منع حدوث العنف، لأن التعليم يعمل على تنشئة المتعلمين على احترام حقوق الانسان وفقاً للتنوع البشري، وجعل المتعلمين يدركون أهمية المؤسسات وقوتها من سيادة القانون فيها، وتطوير الأساليب والمهارات لحل النزاعات بالطرق السلمية، فضلاً عن أنه يُسهم في تعزيز عنصرين رئيسين للمؤسسات القوية يتمثلان بالشفافية والمساءلة.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: يزود التعليم المتعلمين بالمعارف والمهارات والقيم الواجبة للتعاون الجاد وبناء الشراكات بين القطاعات والمجتمعات والدول. ويزيد التعليم الوعي لدى الجمهور، ويُسهم في تعزيز فهم الترابط والتشابك بين القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويُعزز الشعور بالانتماء العالمي وإشاعة مبادئ وقيم الاستدامة.

المبحث الخامس

5 -1- الاستنتاجات

1- تهدف التنمية المستدامة إلى تنمية الإنسان وبيئته وتطوير أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية فهو وسيلتها وغايتها.
2- لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة إلا إذا توفرت قوى بشرية مؤهلة، ما يجعل التعليم من أهم عناصر إنجاحها وتحقيقها.
3- التعليم هو الأصل والوسيلة الأكثر فاعلية في السعي الراهن للبشرية نحو تحقيق تنمية مستدامة.
4- أن التعليم يمثل الاساس الذي تقوم عليه الدول، فبدون التعليم الجيد في الدول يكون دور الأفراد فيها لا يساعد على تحقيق الخطط المستقبلية، ولا الأهداف التي تسعى لتحقيقها. ولكي تحقق الحكومات والدول مبتغاها لابد من النظر إلى التعليم على أنه استثمار جيد، فضلاً عن معالجة المعوقات التي تواجهه وتجنبها.
5- يُعّد التعليم عملية استهلاكية استثمارية، كون الانفاق عليه يحقق مردود كبير للأجيال المستقبلية.
6- أهمية اعتماد التنمية المستدامة على رأس المال الحر, فضلاً عن الاستثمار في رأس المال البشري (التنمية البشرية المستدامة).
7- أهمية الاعتماد على برامج التعليم المستمر المرتبط بالتنمية المستدامة في القطاعات الوطنية المختلفة.
8- لا يوجد إجماع حول التعليم الأمثل والجيد بسبب الاختلاف على عدم امكانية قياس رأس المال البشري (غير المادي) ماديًا كما هو الحال في رأس المال المادي، وذلك لاختلاف الثقافات، الاختلافات الفردية بين الأشخاص، والفروق بين الأفراد في الميول والاتجاهات، حيث غالبًا ما تخفق الدول في ضبط جميع تلك العناصر والعوامل ومن ثم تخفق في تحقيق جودة التعليم مما يؤدي إلى فشل الاستثمار في التعليم.
9- يسهم التعليم في تعزيز الثروة المعرفية والاجتماعية والسلوكية وفي تنمية الكفاءات الرئيسة الضرورية لتحقيق الاستدامة بجميع أهدافها.
10- تخصيصات التعليم الاساسي أقل بكثير من نظيرتها في التعليم الثانوي والعالي في الدول النامية ومنها العربية.

5 -2- التوصيات

1- الدول التي تطمح الاحتفاظ بخبرات ومهارات أبنائها التي استثمرت فيهم لسنوات، فإن عليها النظر بجدية إلى ما يتطلع إليه هؤلاء الشباب والعمل على تحقيقه.
2- رفع مستوى الاهتمام ببرامج التعليم والرعاية الاجتماعية في مرحلة التعليم الأساس.
3- الحد من الاختلافات الفردية بين أبناء المجتمع الواحد في الميول والاتجاهات، أو القضاء عليها، وذلك للنهوض بالعملية التعليمية والاستثمار فيها.
4- توفير منصات تعليمية مستدامة مفتوحة تهتم في الموضوعات الحيوية مثل تغير المناخ، الزراعة المستدامة، التكنولوجيا الحيوية.
5- تكييف العملية التعليمة وربطها بالإنتاج والاستهلاك المستدام، لكونها قادرة على تغيير الممارسات غير المستدامة ومنها الاستهلاك المفرط للموارد.
6- العمل على مراجعة السياسات التعليمية في الدول بالتعاون مع المجتمع المدني والخبراء المتخصصين للتأكد من أنها تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

References

- **Abdullah, Y. (2020). Waqi' al-istithmar fi ra's al-mal al-bashari li-da'm al-numuw al-iqtisadi: Muqaraba tahliliya hawla ba'd al-duwal al-ifriqiya wa-al-arabiya [The reality of investing in human capital to support economic growth: An analytical approach to some African and Arab countries]. *Journal of Finance and Markets*, 7(1).**
- **Adl, I. D. (n.d.). *Al-ta'lim min ajl al-tanmiya al-mustadama: Al-tahadiyat wa-al-furas wa-al-durus al-mustafada* [Education for sustainable development: Challenges, opportunities, and lessons learned]. Arab Network for Environment and Development (RAED).**
- **Ahmed, S. S. D., Nour al-Daim, A., Yusuf, S., & Ahmed, A. (2020). Ilaqat al-istithmar fi ra's al-mal al-bashari bi-al-numuw al-iqtisadi fi al-Sudan [The relationship between investment in human capital and economic growth in Sudan]. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 4(30).**
- **Al-Al-Iraqi, A. (2023). *Al-istithmar fi ra's al-mal al-bashari* [Investment in human capital]. Retrieved from https://iraqcharter.org**
- **Al-Harbi, K. A. W. (2022). *Mu'awiqat al-istithmar fi al-ta'lim* [Obstacles to investment in education]. Dirasat. Retrieved from https://www.new-educ.com**
- **Al-Otaibi, W. M. (2023). Education and economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia from 2000 to 2020. *Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS)*, 7(44).**
- **Al-Qahtani, H. K. (2018). Al-ta'lim bayna al-istithmar wa-al-istihlak (bayna al-tuklufa wa-al-a'id) [Education between investment and consumption (cost vs. return)]. *Journal of Educational Knowledge*, 12(2).**
- **Al-Tawil, S. A. (2016). *Al-tanmiya al-mustadama wa-majalatuha* [Sustainable development and its fields] (1st ed.). Dar Amjad for Publishing and Distribution.**
- **Al-Zubaidi, M. N. M. (2018). *Al-ilaqa bayna al-istithmar fi al-ta'lim wa-al-numuw al-iqtisadi fi al-Iraq lil-muda (1991-2015)* [The relationship between investment in education and economic growth in Iraq (1991-2015)]. College of Administration and Economics, University of Qadisiyah.**

- **Baamir, M. Y. (n.d.).** ***Al-ta'lim li-tahqiq ahdaf al-tanmiya al-mustadama*** **[Education to achieve sustainable development goals]. Retrieved from https://www.scribd.com**
- **Bakkah. (2024).** ***Mafhum al-istithmar wa-aham al-anwa' wa-al-khatawat wa-al-awamil al-mu'athira*** **[The concept of investment, its main types, steps, and influencing factors]. Retrieved from https://bakkah.com**
- **Dahan, M., & Zaghashou, M. (2018, December 10-11).** ***Dawr al-ta'lim fi tahqiq al-tanmiya al-mustadama*** **[The role of education in achieving sustainable development] [Conference presentation]. International Conference: Algeria and the Imperative of Moving Towards a Green Economy, Abbas Laghrour University, Khenchela, Algeria.**
- **Hassoun, S. F. (2021).** ***Damj mafhum al-tanmiya al-mustadama fi al-ta'lim*** **[Integrating the concept of sustainable development into education] [Conference presentation]. The First Arab Virtual Forum for Environmental and Sustainable Development Organizations, Dubai Municipality, UAE.**
- **Kafi, M. Y. (2017).** ***Al-tanmiya al-mustadama*** **[Sustainable development] (1st ed.). Academician House for Publishing and Distribution.**
- **Kanawi, N. K. (2013). Al-istithmar fi al-ta'lim wa-dawruhu fi tahqiq al-tanmiya al-mustadama fi al-Iraq [Investment in education and its role in achieving sustainable development in Iraq].** ***Al-Muthanna Journal for Administrative and Economic Sciences*****, 3(6).**
- **Qasim, K. M. (2009).** ***Idarat al-bi'a wa-al-tanmiya al-mustadama fi zill al-awlama al-mu'asira*** **[Environmental management and sustainable development under contemporary globalization]. Al-Dar al-Jami'iya.**
- **UNESCO. (2012).** ***Shaping the education of tomorrow: 2012 report on the UN decade of education for sustainable development*****.**
- **UNESCO. (2017).** ***Education for sustainable development goals: Learning objectives*****. Retrieved from https://www.oneplanetnetwork.org**
- **Younsi, I., Ammari, A., & Maiter, A. (2021). Al-ta'lim min ajl al-tanmiya al-mustadama [Education for sustainable development].** ***El-Khaldounia Journal of Human and Social Sciences*****, 13(1).**
- **Zidan, S. H. M. (2017).** ***Al-istithmar fi al-ta'lim al-ali fi daw' al-khibrat al-alamiya wa-al-iqlimiya*** **[Investment in higher education in light of global and regional experiences]. Imam Abdulrahman Bin Faisal University.**